خبراء اقتصاد يدعون إلى وضع رؤية استراتيجية متطورة لتنويع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية

■ ،،كتب محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد القطاع المصرفي اليمني إلى تبني رؤية استراتيجية متطورة لتنويع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة والثروة السمكية والتصدير.

مؤكدين أن هذه القطاعات من شأنها المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه بالإضافة إلى التطوير الاستراتيجي الالكتروني للنظام التبادلي المالي بحيث يكون قادراً على مجاراة النظام المعلوماتي المنافس في دول مجلس التعاون الخليجي بإدارة حديثة وأساليب دفع نقدية رقمية متطورة تزيد الثقة بالقطاع المصرفي.

وطبقاً للباحث الاقتصادي الدكتور فؤاد محمد العفيري فإن على الحكومة إيجاد الخطط والبرامج الهادفة لتنمية الآثار الإيجابية للعوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية.

ويرى العفيري أن هناك ضرورة لإيجاد مثل هذه الخطط والبرامج التي تؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات وتعظيم آثارها الإنمائية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية التي تنسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبحسب دراسة أعدها د.العفيري بهذا الخصوص فإن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين العوامل الاقتصادية والتحويلات النقدية.

وأرجعت الدراسة ذلك إلى تأثر التحويلات النقدية للمغتربين اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي بالعوامل الاقتصادية لدول المجلس بدرجة كبيرة ممثلة بالازدهار الاقتصادي والتضخم والبنية التحتية والسياسات المالية وتأثرها بدرجة أقل بالعوامل الاقتصادية لليمن ممثلة باستقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وارتفاع الأجور وكذا الازدهار الاقتصادي ومناخ الاستثمار الملائم وانخفاض معدلات التضخم والفوائد وأسعار الصرف وأعمال البنوك وغسيل الأموال.

وبخصوص الارتباط بين التحويلات النقدية بمؤشرات الأداء المالي الحديث تؤكد الدراسة أن هناك علاقة ارتباط جزئية بينهما.

وأضافت أن ذلك يُعزا إلى قدرة القطاع المصرفي على توظيف التحويلات النقدية وتحقيق عوائد مستقبلية مقارنة بالتحويلات النقدية الحالية من خلال زيادة الاحتياطيات من العملات الصعبة لدعم سعر العملة وتثبيته في مواجهة تقلبات الأسعار وانعكاس ذلك على المصدرين والمستوردين بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وشددت الدراسة على أن قدرة القطاع المصرفي على منح التسهيلات تتوقف على عوامل كثيرة أبرزها حجم الودائع المتوفرة لديها كون التحويلات تشكل جزءاً هاماً من ودائع الجهاز المصرفي لتسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية.

ويؤكد د.العفيري أن الجهاز المصرفي ما زال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته.

ويدعو إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الجهاز المصرفي وتمكنه من مواجهة التحديات، ويرى ضرورة العمل على تطوير السوق النقدية للاقتراض بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، ويشير إلى أن ذلك يمكن أن يخلق المزيد من الإفصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف.

ويلفت إلى أهمية توسيع القنوات التمويلية المتاحة بالاتجاه الجاد والسريع نحو إنشاء سوق للأوراق المالية وتوفير المتطلبات الأساسية لإنشائها كما أن الحاجة تقتضي تشجيع الاندماج بين المصارف لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية الراهنة لأن تشجيع عملية الاندماج وبشكل خاص بين المصارف الصغيرة سيؤدي إلى تقوية الجهاز المصرفي بالإضافة إلى أن مثل هذه العملية ستسهل على البنوك فتح المجال الإقليمي حيث ما زالت الأنشطة عبر الحدود محدودة وكثير من المصارف اليمنية لا تمتلك الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي.

ويشدد د. العفيري على الحاجة الماسة في الوقت الراهن لتعديل قانون البنوك بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

ويشير إلى أن الاقتصاد الوطني يواجه ضغوطاً تضخمية تؤثر على الاستقرار النقدي حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي حوالي ٣,٣٪ في العام ٢٠٠٥م ارتفع إلى ٨,٩٧٪ خلال العام ٢٠٠٧م وهو ما يؤكد وجود إفراط نقدي في الاقتصاد وسياسة نقدية توسعية غير مجدية.

ويؤكد د.العفيري أن البنك المركزي يسيطر على ٢٠ مؤسسة أو مصلحة لصرف العملة في البلاد لكنه لم يبدأ عمليات تفتيش منتظمة لهذا القطاع للتحقق من امتثاله.

ويضيف أنه نظراً للمخاطر التي يشكلها قطاع صرف العملة عالياً فإن هناك ضرورة للتأكد من أن البنك المركزي مؤهل بالشكل السليم للقيام بعمليات التفتيش والتدقيق في هذا القطاع.

ويشدد على أن سلطة البنك المركزي على محلات صرافة العملة ما زالت محدودة ويقتصر دوره على مراجعة السجلات المالية وسجلات الامتثال التي يزودها صرافو العملة للبنك المركزي من دون زيارة المواقع.

وتقتصر عمليات المراجعة الميدانية عادة من خلال التدقيق على البنوك مرة واحدة في العام على الأقل وتصدير التقارير بعد كل عملية تدقيق.

اعتماد ٧٥ مليون ريال لأنشطة الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي

■ ،،خاص/ «الثورة»

بلغ إجمالي الاعتمادات المرصودة لأنشطة الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي للعام الجاري ٢٠١١م نحو ٧٥ مليون ريال.

واشار البرنامج الاستثماري إلى اعتماد ٥ ملايين و٧٥٨ الف ريال لأنشطة تطبيق تقنية التلقيح الاصطناعي لتحسين تطوير الثروة الحيوانية، و٥ ملايين و ٤٩٩ مليون ريال لاستخدام المياه المعالجة لزراعة الأحزمة والمسطحات الخضراء لحماية المدن الساحلية.

كما تم اعتماد ٤ ملايين و٨٤١ مليون ريال لتنمية وتطوير الإبل في مناطق الإنتاج الرئيسية ومليونين و ٨٤٤ الف ريال لقياس أثر تقنية البحوث، بالإضافة إلى ٥ ملايين و ٦٣٢ مليون ريال للحفاظ على النظم الزراعية التقليدية في إنتاج البذور.

ولفت إلى أنه تم اعتماد نحو ٧ ملايين ريال لاستخدام مخلفات المحاصيل لغرض تقليل الفاقد وتحسين تغذية الحيوان و٦,٢ مليون ريال، لجمع وحفظ المصادر الوراثية النباتية ونحو ٤ ملايين ريال لزراعة النباتات الطبية والعطرية غير المستغلة.

كما تم رصد ٥,٣ مليون ريال لتطوير إدارة المسكيت لإنتاج الاعلاف والاخشاب و٥,٦ مليون ريال لإنتاج ونقل التقنيات لأصناف الحبوب والبقوليات المقاومة للحرارة والجفاف و٤,٦ مليون ريال لدارسة واستخدام تقنيات المياه المالحة في الإنتاج الزراعي وإدارتها المستدامة، بالإضافة إلى ٧,٥ مليون ريال لاستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية و٦,٣ مليون ريال للإدارة المتكاملة لرفع القدرة الإنتاجية وتحسين الجودة لمحصول البن على المستوى الوطني و٣,٦ مليون ريال لنشر تقنيات الري التسميدي في حقول المزارعين.

رفض إدخال شحنة من لحوم الدواجن المجمدة غير الصالحة للاستخدام الآدمي عبر ميناء الحديدة

■ ،،الثورة / يحيى كرد

رفض أمس مكتب الخدمات البيطرية بمحافظة الحديدة ادخال شحنة من لحوم الدواجن المجمدة إلى البلاد عبر ميناء المحافظة لتلفها وعدم صلاحيتها للاستخدام الآدمي .

وقال الدكتور فاضل عبدالله العامري، مدير مكتب الخدمات البيطرية بمحافظة الحديدة في تصريح لـ«الثورة» بأن هذه الشحنة وصلت من إحدى الدول الصديقة على متن باخرة تجارية وهي (٢٣٦٤) كرتوناً من لحوم الدواجن المجمدة تم رفضها بعد أن تبين من خلال الفحوصات المخبرية و المعاينة الظاهرية عدم صلاحيتها للاستخدام الآدمي لحصول تغيرات على الصفات المظهرية والحسية وتميع قوامها مع وجود دماء.

مشيرا إلى أنه يتم حاليا اتخاذ الإجراءات القانونية بالتعاون مع الجهات المختصة بالميناء وبالمحافظة لإعادة تصديرها أو إتلافها وفقا للقانون .

تداول ٥٠ ألف شيك بقيمة ١٧٧,٣ مليار ريال

■ ،،خاص/ الثورة

بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية شهر فبراير ٢٠١١م نحو ٤٩,٩ الف شيك بقيمة ١٧٧,٣ مليار ريال.

وأظهرت بيانات إحصائية حديثة أن عدد الشيكات خلال يناير ٢٠١١م بلغت ٥٠,٦ الف شيك بقيمة ١٧٧,٥ مليار ريال بانخفاض نسبتة ١,٥٪ في العدد و٠,١٪ في القيمة.

نصيب الفرد من اللحوم بأصنافها المختلفة يتراجع إلى ٢٣ كيلو جراماً في ٢٠١٠م

■ ،،كتب / منصور شايع

سجل نصيب الفرد من اللحوم بمختلف أنواعها خلال العام الماضي نموا سنويا بالسالب بلغ حوالي ١٪ . حيث انخفض نصيب الفرد من نحو٢٤ كيلو جرام في العام السابق إلى ٢٣ كيلو جرام في العام السابق وبفارق وصل إلى كيلو جرام .

وأشار التقرير الصادر عن الإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري حصلت عليه الثورة " إلى أن نصيب الفرد من اللحوم سجل في العام ٢٠٠٠م حوالي ٢٧ كيلو جراماً تراجع في العام ٢٠٠٣م إلى أدنى مستوى خلال العشر سنوات الماضية ليسجل حوالي١٤ كيلو جراماً وقفز هذا الرقم ليصل في العام ٢٠٠٦م إلى أعلى مستوى خلال تلك الفترة حيث بلغ نصيب الفرد من اللحوم في ذلك العام نحو ٤٦ كيلو جراماً وتراجع في العام التالي إلى ٢٣ كيلو جراماً ليصل في العام ٢٠٠٨م إلى ٢٠ كيلو جراماً .

وأشارت البيانات إلى أن نصيب الفرد من اللحوم الحمراء سجل في العام ٢٠٠٠م حوالي ٦كيلو جرامات وتراجع في العام ٢٠٠٣م إلى نحو ٤كيلو جرامات وقفز هذا الرقم ليصل في العام ٢٠٠٦م إلى أعلى مستوى خلال تلك الفترة حيث بلغ نصيب الفرد من اللحوم الحمراء في ذلك العام نحو ٣٧ كيلو جراماً وتراجع في العام التالي إلى ٤ كيلو جرامات ليصل في العام ٢٠٠٨م إلى ٥ كيلو جرامات لتصل في العام الماضي إلى ما يقارب ٥ كيلو جرامات .

فيما بلغ نصيب الفرد من اللحوم البيضاء سجل في العام ٢٠٠٠م حوالي ١٢كيلو جراماً وتراجع في العام ٢٠٠٣م إلى نحو ١٠كيلو جرامات وقفز هذا الرقم ليصل في العام ٢٠٠٧م إلى نحو ١١ كيلو جراماً وتراجع في العام التالي إلى ٩ كيلو جرامات ليصل في العام ٢٠٠٩م إلى ١١ كيلو جراماً فيما لم يحدث تغيير في العام الماضي.

وبحسب المعلومات فإن نصيب الفرد من لحوم الأسماك سجل في العام ٢٠٠٠م حوالي ٩كيلو جرامات وزاد في العام ٢٠٠٣م إلى نحو ١٢كيلو جراماً وقفز هذا الرقم ليصل في العام ٢٠٠٥م إلى نحو ١٣ كيلو جراماً وتراجع في العام التالي إلى ١١ كيلو جراماً ليصل في العام ٢٠٠٩م إلى ٨ كيلو جرامات فيما تراجع نصيب الفرد من لحوم الأسماك في العام ٢٠١٠م إلى ٧ كيلو جرامات .

١٥٠ مليار ريال حجم التبادل التجاري بين اليمن وأمريكا في عام ٢٠١٠م

■ ،،صنعاء/سبأ

ارتفع حجم التبادل التجاري بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية العام الماضي إلى ١٥٠ ملياراً ومليوني ريال محققا زيادة بلغت ٢٩ ملياراً و٢٦٦ مليون ريال عن العام ٢٠٠٩م بنسبة نمو قدرها ٢٤,٢٪.

وذكرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء حصلت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» على نسخة منها أن قيمة واردات اليمن من الولايات المتحدة الأمريكية والتي شملت الأجهزة الالكترونية والمعدات والميكنة وقطع الغيار والأدوية والمواد الغذائية والأثاث والأقمشة والملبوسات المختلفة وسلع أخرى بلغت خلال العام الماضي ١٤٩ ملياراً و٤٥ مليون ريال مقارنة بـ١١٩ ملياراً و٥٨٢ مليون ريال في العام ٢٠٠٩م.

وأشارت إلى أن قيمة الصادرات اليمنية من الأسماك وبعض المنتجات الزراعية والبن والعسل وسلع أخرى تراجعت خلال العام الماضي إلى ٩٥٧ مليون ريال بعد أن وصلت قيمتها إلى مليار و١٥٣ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م.

ووفقا للبيانات فان الميزان التجاري بين البلدين الصديقين بلغ خلال العام الماضي ١٤٨ ملياراً و٨٩ مليون ريال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بـ١١٨ ملياراً و ٤٢٩ مليون ريال في العام السابق.